الفصائل والتنظيمات الفلسطينية؟

ج: جميعها بحاجة إلى إعادة تنشيط، وإلى تغيير وتجديد.

س:هل ترى ضرورة لفتح حوار وطني، من أجل الوصول إلى -إن جاز التعبير- إلى عقد اجتماعي فلسطيني جديد؟

ج: من الضروري أن يكون هناك حوار وطني صريح.

س: ألم تتم مناقشة هذا الموضوع في القيادة الفلسطينية؟

ج: دائماً يناقش، ودائماً تتم اجتماعات للمناقشة والحوار.

س: إذاً، فلماذا لا توضع هذه الفصائل والتنظيمات أمام مسؤولياتها الوطنية، وتعلن نتائج الحوار على الملأ، وبالتالي من يخرج عليها فهو خارج عن الإجماع الوطني؟

ج: هذا المطلوب بالضبط، يجب أن يناقش كل فصيل في هذا الأمر.

صفقة كنيسة المهد مرت من فوق رأس أبو عمار

س: البعض يقول إن الرئيس عرفات قايض حريته الشخصية بترحيل الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي والشبان الاربعة المتهمين بقتل رحبعام زئيفي، ووضعهم تحت حماية أجنبية؟ وكذلك الأمر بالنسبة لما بات يسمى بصفقة كنيسة المهد، حيث تم إبعاد (١٣) من أبناء فلسطين الى الخارج، واستقالة التعمري من اللجنة المفاوضة بعد رفضه الإبعاد، واكتشاف أن هناك أمراً يجري دون علمه من تحت الطاولة؟ ما الذي حدث بالضبط ، وما هو تقييمك؟

ج: بالنسبة لمقر الرئيس كنت من الأشخاص الذين يذهبون إلى الرئيس عرفات عندما يأتي القنصل الأمريكي والبريطاني من أجل بحث موضوع كيفية إنهاء الحصار.

إنهاء الحصار تركز على موضوع الستة (أربعة شبان محكومين واثنين موقوفين)، وأنت تعلم أن هناك فرقاً قانونياً بين محكوم وموقوف، فالموقوف هو على ذمة النائب العام يستطيع الإفراج عنه في أية لحظة إذا قرر أنه ليس مدان، هذا من جانب. من جانب آخر كانت أمامنا أربعة احتمالات لا خامس لها، إما تسليمهم الى إسرائيل، أو إلى دولة ثالثة، أو أن يُقتلوا، أو يوضعوا بهذا الشكل بسجن فلسطيني وضمن قانون فلسطيني، وبرقابة دولية، بوصفهم أربعة محكومين واثنين على ذمة النائب العام يستطيع إخلاء سبيلهما وقتما يشاء، لذلك وقع اختيارنا على الخيار الرابع كأقل الحلول ضرراً، فضلنا أن لا يقتلوا ولا يبعدوا ولا يسلموا للإسرائيليين، كي لا تسجل سابقة خطيرة.

أما بالنسبة لكنيسة المهد، قيل لنا إن الوضع في الكنيسة كالتالي: البعض يخلى سبيلهم، والبعض الآخر يذهبون إلى غزة. أنا شخصياً ليس لدي مانع، فبين غزة والضفة لا فرق، والبعض الأخير إلى الخارج، فرفضنا لأن الإبعاد سابقة خطيرة لا يمكن قبولها، وقد انتهت منذ آخر إبعاد تم في الانتفاضة الأولى إلى مرج الزهور في لبنان، لأن الاتفاقات التي وقعت بيننا وبين إسرائيل أصبح بموجبها كل فلسطيني على أرض الوطن يحمل الهوية الفلسطينية، ولا يملك أي إسرائيلي إخراجه من وطنه، حتى من لا يملك هوية، أي الذين يأتون بتصاريح زيارة ويقيمون هنا لا يخرجونهم، أي ان هذه الاتفاقات دشنت رحلة العودة الفلسطينية إلى فلسطين بعد نصف قرن من الهجرة والرحيل.

وفي التفصيل قيل لنا إن خمسة منهم لن يبعدوا، وإنما سيبعثهم أبو عمار بعثة دراسية إلى روما، وله الحق في إعادتهم بعد مدة، قلنا: ما دام نحن من يبعث ويعيد فنحن موافقون. ثم فوجئنا تماماً بما حدث، وفوجىء الرئيس أبو عمار ذاته بما حدث، وأنا شخصياً ناقشته، ولم يكن لديه أي علم أو موافقة على ما حدث، فما وافق عليه هو إرسال خمسة لمنح دراسية إلى روما، وله الحق في تقرير عودتهم متى شاء، لكن ما جرى كان مختلفاً ومغايراً، والنتيجة وقوع خطأ. نعم إنه أكبر خطأ ارتكبناه.

س: يقولون هناك جهات فلسطينية قامت بهذه الصفقة وأخذت الموافقة من أبو عمار؟

ج: كما قلت، لقد ناقشت أبو عمار شخصياً، وقال أنا لم أعط موافقة، وكل ما وافق عليه هو إرسال خمسة شبان إلى روما كما أسلفت، وفوجئ الرئيس بأن عددهم (١٣)، وهم ذاهبون إلى عدة دول، وليس إلى روما ... إلخ.

س: ألم يكن بالإمكان وقف هذه الصفقة؟

ج: إنها سابقة خطيرة، ولكن للأسف لم يكن بالإمكان وقفها.

حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار

داوود الديك

حالة الترهل والعجز التي اعترت الأطر الرسمية للحركة حتى قبل اندلاع الانتفاضة، ألقت بالعبء على كاهل قيادات التنظيم، والتي تولت مسؤولية قيادة الانتفاضة ميدانيا من خلال علاقتها المباشرة بالرئيس.

كادر التنظيم الأساسي في حركة فتح (كادر الداخل) لم يكن يرى نفسه ممثلا في الأطر الرسمية، ولذلك كان في حالة بحث دائم عن أطر وهياكل خاصة به، يسعى دائما للارتباط المباشر برئيس الحركة »أبو عمار«، في محاولة للتعويض عن حالة الغياب الواضح لمؤسسة فتح وأطرها الرسمية

فاللجنة الحركية العليا على سبيل المثال، والتي تم تشكيلها لتمثل الجيل الشاب من كوادر الحركة من أبناء تنظيم الداخل، تضخمت وتوسعت من خلال الإضافة، وأصبح عدد أعضائها اكثر من ٧٠ عضوا، وتحولت إلى جسم مثقل وغير فاعل ينتظر ميزانيته الشهرية. كما دأب أعضاؤها على حل مشاكلهم من خلال العلاقة المباشرة مع الرئيس، دون أن تتمكن

وهنا لا بد من القول أن حركة فتح أخفقت في مهمة بناء السلطة والنهوض بأدائها، بل إن طريقة فتح في العمل انعكست سلبا على طبيعة وبنية وطريقة عمل وزارات ومؤسسات السلطة، فالحال من بعضه.

كتائب الأقصى «هم من أبناء فتح الشرعيين، فلماذا لم يتم حسم موضوعهم؟ لماذا لم يتم تبنيهم رسميا، أو الإعلان عن عدم شرعيتهم أو عدم شرعية ما يقومون به؟ لقد ترك الغموض والفوضى واللبس هؤلاء في مهب الريح ؟ تركوا فريسة للاحتلال وطائرات «الأباتشي»، وفريسة للمتفذلكين والمحللين والصحافيين، وحتى لجزء من الفتحاويين الذين استغلوا قضيتهم ونضالهم، إما للمزاودة عبر الفضائيات، أو لتحقيق مكاسب ذاتية ودعائية على حساب دمهم وعلى حساب معاناة أولادهم وعائلاتهم».

والأمور تتجه إلى أنه قد يأت يوم تصبح فيه الكتائب، أو أنها أصبحت فعلا، عبئا على الحركة من حيث الشكل والمضمون.

ليس من السهولة بمكان تغيير مسؤول صغير في فتح على مستوى مسؤول موقع في إحدى القرى أو المخيمات. فما أن يتمكن أي صاحب موقع من الظفر بموقعه حتى يبدأ بتسخير كل جهوده وطاقاته وعلاقاته وتحالفاته بهدف إدامة بقاءه في منصبه. وهذا تقليد متعارف عليه، بل يتم التعامل معه وكأنه أمر قدري. وأي محاولة للتغيير والإصلاح، سرعان ما تحارب وتتّهم وتشوه

لعل ما يحفظ للحركة توازنها النسبي وبقاءها هو وجود الرئيس أبو عمار، وإلا فماذا سيكون عليه الحال بعدم وجوده؟ واضح أن حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار بعد ياسر عرفات.

فتح في ظل الانتفاضة

ليس خافيا على أحد، ومنذ وقت طويل، قبل وأثناء انتفاضة الأقصى، حدّة الأزمة الداخلية التي تعصف بحركة فتح كحركة تحرر وطني تقود السلطة نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على قاعدة خيار السلام والمفاوضات. لقد تجلت أزمة الحركة في عدة جوانب من أهمها: الترنّح بين خياري المقاومة والمفاوضات، غياب الأطر الشرعية الرسمية للحركة وعجزها عن مواكبة الأحداث، الأزمة في العلاقة بين الأطر الرسمية وكادر التنظيم، الفوضى والانقسام داخل التنظيم نفسه، التّرهل في الأطر الجماهيرية، وحالة الاحتقان الداخلي.

إن حركة فتح في وضع لا تحسد عليه. فهي بدور ثنائي بكل ما يترتب عليه من استحقاقات وتناقضات. تتخبط بين دورين: دور التحرر الوطني ودور بناء الدولة على قاعدة أوسلو وما ترتب عليها من التزامات محلية وإقليمية ودولية. إذن لا مفر أمام حركة فتح من حسم جملة من القضايا العامة والهامة التي تتعلق بثنائية دورها والتداخل المربك بين مهمة التحرر والمقاومة من جهة، ومهمة البناء من جهة أخرى.

صحيح أن الانتفاضة أيقظت حسّ المقاومة والنضال في صفوف حركة فتح بعدما ظن الكثيرون أن أوسلو دفنته، وأظهرت جاهزية واستعداد كادر فتح وعناصرها للعودة إلى خندق المقاومة بعد سنوات عجاف من مسيرة أوسلو، التي دفعت البعض للاعتقاد أن لا حرب بعد اليوم، لكن مرحلة أوسلو التي سبقت الانتفاضة، أفرزت حالتين متصارعتين لكن متعايشتين داخل حركة فتح. حالة الثورة وحالة الدولة. ولا شك أن لكل حالة منهما أنصارا ومنظرين. وهذا ساهم في وجود تيارين داخل الحركة، لكل منهما رؤيته وتوجهه. تيار يبشر للمقاومة، وتيار آخر ينظّر للبناء المؤسساتي كمقدمة لإعلان الدولة المستقلة وتجسيدها على الأرض استنادا إلى ما قد يتمخض عن عملية السلام. ومع اندلاع الانتفاضة وتصاعد العدوان الإسرائيلي الشامل، وتضاؤل فرص الوصول إلى حلّ منصف، رجحت كفة المقاومة، وتصدر أنصار هذا التيار الحدث الميداني.

لقد حملت فتح شعلة الانتفاضة وحملت معها أزماتها الذاتية وتناقضاتها الداخلية المتوارثة منذ انطلاقتها. واجهت تحديات ذاتية كبيرة تتعلق بعجز أطرها الشرعية الرسمية، وبأزمة العلاقة بين كادر التنظيم الأساسي وبين هذه الأطر، وبعجز الأطر التنظيمية الميدانية عن حل مشاكل الكادر الفتحاوي وتلبية مطالبه وحقوقه. ولم يكن خافيا على أحد ومنذ، بداية الانتفاضة، غياب الأطر الرسمية كاللجنة المركزية والمجلس الثوري عن مجريات الأحداث. واتُّهمت هذه الأطر حينذاك من قبل الكادر التنظيمي القيادي بالعجز والترهل والشلل التام، وبأنها غير قادرة على التأثير، ولا حتى على مواكبة الفعل الفتحاوي على الأرض، والإيفاء بمستلزماته. إن حالة الترهل والعجز التي اعترت الأطر الرسمية للحركة حتى قبل اندلاع الانتفاضة، ألقت بالعبء على كاهل قيادات التنظيم، والتي تولت مسؤولية قيادة الانتفاضة ميدانيا من خلال علاقتها المباشرة بالرئيس.

فتح في حالة احتقان

وبالأساس، وقبل الانتفاضة، فإن كادر التنظيم الأساسي في حركة فتح (كادر الداخل) لم يكن يرى نفسه ممثلا في الأطر الرسمية، ولذلك كان في حالة بحث دائم عن أطر وهياكل خاصة به، يسعى دائما للارتباط المباشر برئيس الحركة »أبو عمار«، في محاولة للتعويض عن حالة الغياب الواضح لمؤسسة فتح وأطرها الرسمية. وما من شك، في أن هذا الوضع أدى إلى إحداث تشوهات بنيوية في الحركة، من خلال تفريخ أجسام وتشكيلات تنظيمية في ظروف نمو غير طبيعية. كما أدى هذا الوضع برمّته إلى شلل المؤسسة التنظيمية، وإلى خلق حالة فوضى تنظيمية على الأرض. إن شعور معظم كادر فتح الأساسي ومعظم الأعضاء بالتهميش ولّد لديهم شعورا بالإحباط والضياع وفقدان الحماية الحركية وفقدان الطموح بالتدرج الحركي ونيل الحقوق. أضعف هذا الوضع الروابط الحركية التي استبدلت بعلاقات شخصية وولاءات ومحاور بعيدا عن مفاهيم الانتماء الحركي والعلاقات المؤسسية. وللحقيقة، فإن هذا هو وضع الحركة منذ زمن طويل، ولا يقتصر فقط على تنظيم فتح في الداخل.

تضاعف حجم الاحتقان الداخلي داخل جسم الحركة المبني أصلا على مستويين من الشرعية يتعايشان وفقا لنظرية الفوضى والغموض وإدارة الأزمات، وتبعا لمقتضيات الواقع السياسي أو التنظيمي للحركة ورئيسها أبو عمار: الشرعية الرسمية الممثلة بالأطر الرسمية الناتجة عن النظام الأساسي للحركة من مركزية وثوري وغيرها، والشرعية الميدانية التي نتجت بفعل تراكم النضال الفتحاوي الميداني داخل ساحة الوطن. هذه الشرعية الميدانية تعمل وفق لوائح عمل وأطر خاصة، أفرزتها التجربة التنظيمية لكادر فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة بعيدا عن النظام الأساسي والمسميات الرسمية للحركة. ومع عودة قيادة الحركة إلى أرض الوطن بعيد اتفاق أوسلو، جرت محاولات لدمج الشرعيتين في أطر حركية واحدة، سواء بالتعيين أو الإضافة (كما حصل في المجلس الثوري)، بهدف الحفاظ على وحدة الحركة ولو شكليا!! لقد اثبت الواقع والتجربة فشل هذه المحاولات في احتواء التعارض والتناقض الفتحاويين، وفي امتصاص النقمة والاحتقان السائدين لدى قطاعات واسعة من كادر التنظيم الأساسي للحركة. وأقلّ ما يمكن قوله عن هذه المحاولات، أنها كانت سطحية وتجميلية عالجت وضع عدد قليل من الكادر. لم تقدم هذه المحاولات حلولا لاستيعاب وحل مشكلة الجسم التنظيمي الذي تبلور في الميدان، وبقي هذا الجسم خارج أنظمة الحركة ولوائحها وأطرها الرسمية، ولم يجد له مكانا داخل النظام الأساسي للحركة.

تشوهات بنيوية

وللحقيقة، فإن وضع التنظيم وأطره، لم يكن بأحسن حالا من أطر الحركة الرسمية، إذ سيطرت »جينات« المركّب الفتحاوي على هذه الأطر سواء في بنيتها أو في طريقة عملها. فاللجنة الحركية العليا على سبيل المثال، والتي تم تشكيلها لتمثل الجيل الشاب من كوادر الحركة من أبناء تنظيم الداخل، تضخمت وتوسعت من خلال الإضافة، وأصبح عدد أعضائها اكثر من ٧٠ عضوا، وتحولت إلى جسم مثقل وغير فاعل ينتظر ميزانيته الشهرية. كما دأب أعضاؤها على حل مشاكلهم من خلال العلاقة المباشرة مع الرئيس، دون أن تتمكن، كإطار، من حلّ مشاكل كادر التنظيم الذي تمثله، رغم الخدمات التي قدمتها للكادر من مساعدات مالية، وتعيينات في مؤسسات وأجهزة السلطة، والتي ضاعفت حالة التظلم والشعور بالغبن لدى جزء كبير من كوادر فتح الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على وظيفة أو موقع تنظيمي. وقد أخذ على قيادة اللجنة الحركية العليا طريقة التفرد التي كانت تدار بها هذه اللجنة، مما خلق حالة من التذمر عند جزء كبير من أعضائها. وفي المحصلة، لم تستطع هذه اللجنة الارتقاء بالعمل التنظيمي ومأسسته، بل يمكن القول أنها عززت، بطريقة أو بأخرى، ظاهرة الولاءات والمحاور.

ولعلّ هذا الوضع وحالة التناقض والصراع على المواقع، وفشل اللجنة الحركية العليا في أن تكون حضنا دافئا لكل أعضائها يشعرون فيه بأهميتهم واعتباريتهم، بالإضافة إلى الصراع على لقب »أمين سر الحركة في الضفة«، كان أحد الأسباب الرئيسية لتشكيل ما سمي »مرجعية حركة فتح«. وحظيت هذه المرجعية بموافقة ومباركة الرئيس. ولم يعد خافيا على أحد أن الرئيس يبارك أية فكرة أو اقتراح أو تشكيل جديد داخل جسم الحركة. وكما هو حال الحركية العليا، لم تستطع هذه المرجعية الارتقاء بالعمل التنظيمي وبواقع التنظيم المتردي. وساهمت هذه التشكيلات والتناحر في ما بينها في تشتيت وبعثرة الكادر الأساسي للحركة وضياعه بين ثنايا الصراعات على الريادة.

لقد أمعنت فتح في عملية التفريخ والتمدد الهلامي المصطنع، والذي يعبر عن حالة الانسداد التي وصلت إليها الحركة. وقد يكون لذلك علاقة بمحاولة الكادر التنظيمي القيادي إنصاف كادر التنظيم الأساسي وتخفيف حالة الاحتقان السائدة في قواعد التنظيم، والتعويض عن غياب وترهل الأطر الرسمية الشرعية للحركة. اعتمدت فتح من أجل ذلك على ما يمكن تسميته »جوائز ترضية« للمتذمرين والساخطين من بين كوادرها. فلو أخذنا، على سبيل المثال، تشكيل ما تم تسميته« المكاتب الحركية في وزارات ومؤسسات السلطة?، لوجدنا أنه مجرد تفريخ أطر للملمة أعضاء فتح المنتشرين في وزارات ومؤسسات السلطة، وطرح المزيد من المواقع والمسميات التي من شأنها استقطاب عدد لا بأس به من الكادر المحتقن. وبدت هذه الخطوة وكأنها عبارة عن تشكيل تنظيم في كل وزارة ومؤسسة، وليس استقطاب الكادر الفتحاوي المؤهل والمهني والمتخصص وتفعيله بهدف الارتقاء بأداء الوزارات والمؤسسات بما يعنيه ذلك من خدمة أفضل للمواطنين. لقد أدت هذه الفكرة إلى إقصاء وتهميش جزء من كادر فتح المؤهل مهنيا وإداريا، والموجود داخل الوزارات والمؤسسات الرسمية، وإلى مضاعفة حالة اليأس والإحباط الموجودة لديه أصلا. من جهة أخرى، شعر الموظفون من غير الفتحاويين بالخوف وبالعزلة داخل وزاراتهم ومؤسساتهم التي هي بالأساس ملك الشعب وليست ملكا لهذا الحزب أو ذاك. وهنا لا بد من القول أن حركة فتح أخفقت في مهمة بناء السلطة والنهوض بأدائها، بل إن طريقة فتح في العمل انعكست سلبا على طبيعة وبنية وطريقة عمل وزارات ومؤسسات السلطة، فالحال من بعضه.

كتائب الأقصى والعمليات داخل إسرائيل

لقد دفعت الحركة ثمنا باهظا جراء العديد من التناقضات في العمل الميداني وفي المسلكيات غير المنضبطة، و الانفلات التنظيمي والصراعات الداخلية. إن حالة الضبابية والغموض التنظيمي والسياسي وعدم تبلور استراتيجية فتحاوية تجاه مجمل قضايا العمل الوطني، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، دفع بجزء من الكادر الأساسي للحركة إلى تبني أساليب مقاومة لم تناقش ولم تقرّ أصلا داخل الأطر الرسمية، ولا حتى على أي مستوى قيادي داخل فتح. إن انجرار جزء، وإن كان قليلا، من كادر فتح وراء أساليب مقاومة لحركات وفصائل أخرى، أدى إلى

التتمة (ص ٩)